

## تقديم

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية التقرير الشهري (يناير 2008) آملي أن يعود بالفائدة على كل من يستخدم هذا التقرير.

والله الموفق.

احمد عبدالرحمن السماوي

المحافظ

## تنبيه :

- حسب أحكام المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 . تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافراديه التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية ، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية .
- تصدر هذه النشرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني - صنعاء - ص . ب 59 - الجمهورية اليمنية

هاتف 331 274 9671 +

فاكس 157 274 9671 +

البريد الالكتروني : [info@centralbank.gov.ye](mailto:info@centralbank.gov.ye)

وتتوفر هذه النشرة على شبكة الانترنت على العنوان :

<http://www.centralbank.gov.ye>

## دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تركز النشرة الإحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي اليمني أساساً على التطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية . كما تشتمل على بعض البيانات الأخرى كميزان المدفوعات ، الدين العام الخارجي ، حصة الحكومة من إنتاج النفط والأرقام القياسية لأسعار المستهلك .

### أولاً : النقود والبنوك

تغطي الجداول الإحصائية رقم (1) إلى (19) الإحصاءات النقدية والمصرفية ويعتبر البنك المركزي اليمني المصدر الرئيسي لهذه الإحصاءات . وتقوم الإدارة العامة للحسابات المركزية بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية البنك المركزي ، كما يقوم قطاع الرقابة على البنوك بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية موحدة للبنوك التجارية والإسلامية في اليمن وكذلك نشاطاتها ، حيث تقوم الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بجمع هذه البيانات وتجهيزها للنشر بشكل شهري وبما يتناسب مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 . ويعامل البنك المركزي البيانات التي جمعها بشكل منفرد عن المؤسسات المعنية بالسرية التامة . وتنشر البيانات النقدية بصورتها النهائية (غير أولية) وتتم مراجعة هذه البيانات عند إجراء أي تعديل يتعلق بالمنهجية المتبعة وتصنيف البيانات النقدية . وفيما يلي تعريف بمضمون أبرز المصطلحات الواردة في الجداول النقدية والمصرفية :

#### - البنوك

تشتمل على جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقبل الودائع .

#### - الجهاز المصرفي

يشتمل على البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن .

#### - الحكومة

تشتمل على الحكومة المركزية والمجالس المحلية .

#### - مؤسسات الضمان الاجتماعي

وتشتمل على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسات التقاعد الأمني والعسكري .

#### - المؤسسات العامة

تشتمل على المؤسسات العامة غير المالية (المؤسسات والشركات التي للحكومة مصلحة و/أو قوة تصويتية مؤثرة فيها) .

#### - القطاع غير الحكومي

ويشمل كل القطاعات المحلية ما عدا الحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي .

#### - المقيم

الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة داخل اليمن أو مضى على اقامته في اليمن مدة سنة فأكثر ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص . باستثناء الهيئات والمؤسسات الدولية والطلاب الاجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة .

#### - غير المقيم

الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة خارج اليمن و/أو الذي لم يكمل مدة سنة من الإقامة داخل اليمن ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص . باستثناء العائلات والأفراد الذين لهم مركز أو مصلحة اقتصادية في اليمن ولهم سكن دائم حتى لو أقام به بشكل متقطع .

#### - صافي الأصول الخارجية

يظهر هذا البند في الجداول رقم (1 ، 2 ، 3 و 7) ويمثل الأصول الخارجية للجهاز المصرفي مطروحا منها الخصوم الخارجية على الجهاز المصرفي استنادا إلى مفهوم الإقامة . ويحتسب لكل من البنك المركزي والبنوك من واقع الأصول والخصوم الخارجية الواردة في ميزانية البنك المركزي اليمني جدول رقم (4) والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية جدول رقم (5) .

#### - صافي اقتراض الحكومة

يظهر هذا البند في الجداول (1) إلى (3) ، ويمثل مجموع المطالبات على الحكومة المركزية والمجالس المحلية للجهاز المصرفي مطروحا منه مجموع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي .

#### - المطالبات على القطاع غير الحكومي

ويظهر هذا البند ايضاً في الجداول (1) إلى (3) ويمثل مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلي .

## - أخرى (صافي)

ويظهر هذا البند في الجداول رقم (1) إلى (3) وهو محصلة الأصول الأخرى للجهاز المصرفي مطروحاً منه الخصوم الأخرى للجهاز المصرفي وهي البنود التي لم ترد ضمن تعريف صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي من ميزانية البنك المركزي والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية .

## - النقد المصدر

هو النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافاً إليه النقد في الصندوق لدى البنوك .

## - النقد

النقد المتداول مضافاً إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة .

## - شبه النقد

ودائع الادخار ولأجل بالريال اليمني والودائع بالعملات الأجنبية لكافة القطاعات المذكورة في تعريف النقد لدى الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي .

## - عرض النقد

يساوي النقد مضافاً إليه شبه النقد ، ويعادل ايضاً مجموع كل من صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي وصافي البنود الأخرى .

## - ودائع البنوك لدى البنك المركزي

وتشمل الآتي :

### (1) الاحتياطي الإلزامي

قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك .

### (2) الحسابات الجارية

وهي الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي اليمني بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية من قبل البنوك . ولا تعتبر شهادات الإيداع بالريال ضمن هذه الحسابات .

## - سلفيات البنوك

الائتمان الممنوح من البنوك التجارية على هيئة قروض وتسهيلات وأوراق مالية مضمومة مضافا إليها تمويل البنوك الإسلامية لعملياتها الاستثمارية .

## - القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك

يشمل هذا البند القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بالإضافة إلى استثمارات البنوك في أسهم الشركات .

## - القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة من قبل البنوك

وتمثل أذون الخزانة المحلية المشتراه وعمليات إعادة الشراء ، بالإضافة إلى سندات حكومية بالعملة المحلية .

## ثانياً : أذون الخزانة والدين العام الخارجي

تغطي الجداول الإحصائية رقم (16) إلى رقم (20) احصاءات أذون الخزانة المحلية والدين العام الخارجي . وتعتبر الإدارة العامة للدين العام والتسليف بالبنك المركزي اليمني مصدر بيانات أذون الخزانة ، أما بيانات الدين العام الخارجي فمصدرها الإدارة العامة للقروض والمساعدات بالبنك المركزي اليمني . وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى الآتي :

## - أذون الخزانة

تشتمل على أذون الخزانة قصيرة ومتوسطة الأجل الصادرة عن وزارة المالية ولا تشمل عمليات إعادة الشراء .

## - الرصيد القائم للدين الخارجي

يمثل المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية مطروحا منها الأقساط المسددة ، مضافاً إليها متأخرات الأقساط والفوائد .

## ثالثاً : حصة الحكومة من إنتاج النفط

تعتبر الإدارة العامة للاعتمادات والحوالات بالبنك المركزي اليمني مصدر بيانات حصة الحكومة من إنتاج النفط . وتشمل بيانات صادرات النفط الخام الصادرات لحساب الحكومة زائداً المصدر لحساب الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية زائداً المصدر لصالح مصافي عدن من حصتها لغرض الاستهلاك المحلي . ويشمل الاستهلاك المحلي من إنتاج النفط المحول إلى مصافي عدن ومصفاة مأرب ولا يعبر بالضرورة عن الاستهلاك المحلي الكلي .

#### رابعاً : الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتجميع بيانات أسعار سله ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسره في الجمهورية اليمنية وفقاً لبيانات مسح ميزانية الأسره لعام 1998 على أساس أن نوفمبر 1999 = 100 وذلك لقياس المستوى العام للأسعار في الجمهورية ويتم استخدام صيغة لاسبيرز المعدلة في تركيب الأرقام القياسية . كما يقوم البنك المركزي اليمني باحتساب مؤشرين للتضخم الأساسي من واقع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء هما التضخم بدون القات والتضخم بدون القات والغذاء .

#### خامساً : ميزان المدفوعات

طبقاً لقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 يعتبر البنك المركزي المسئول عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات ، حيث تقوم إدارة ميزان المدفوعات التابعة للإدارة العامة للبحوث والإحصاء بتجميع بيانات ميزان المدفوعات من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية ، وكذا من واقع مسوحات شركات الاستثمار الخارجي المباشر والبنوك التجارية والمراكز المالية للبنوك التجارية والإسلامية المقدمة إلى البنك المركزي اليمني ، بالإضافة إلى البيانات المجمعة من واقع السجلات الداخلية الذاتية للبنك المركزي اليمني . ومنذ عام 1999 ، أصبح تجميع ميزان المدفوعات يتم حسب التوصيات الواردة في الإصدار الخامس من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 1993 . وقد تم تحويل البيانات التاريخية منذ عام 1990 لتكون متسقة مع توصيات الإصدار الخامس لدليل ميزان المدفوعات .

#### الحساب الجاري

##### أ- السلع

تستند البيانات التجارية على بيانات التجارة التي يجمعها الجهاز المركزي للإحصاء . وتقوم إدارة ميزان المدفوعات بتعديل بيانات الاستيراد من أجل تحسين الشمول بإضافة 10% تمثل السلع غير المسجلة ( كانت النسبة 20% قبل عام 2003 نظراً لأن حجم الاستيراد غير المسجل كان أكبر ) ، وبعد ذلك يتم إعادة التصنيف بخصم (-12%) من البيانات (سيف) للحصول على الواردات (فوب) من أجل تجميع ميزان المدفوعات . وتفصل بيانات الصادرات إلى صادرات النفط الخام من سجلات البنك المركزي لصادرات النفط الخام ( حصة الحكومة) ومن بيانات وزارة النفط لصادرات النفط الخام ( حصة شركات النفط ) . ويضاف تزويد السفن والطائرات الأجنبية ( حسب البيانات المرفوعة من الشركات ) إلى بيانات الصادرات التي يجمعها الجهاز المركزي للإحصاء .

## ب- الخدمات

### - النقل

تشمل بيانات الجانب المدين للنقل : الشحن الذي يقدر بـ 10% من الواردات (سيف) . وتسجل البيانات المجمعة من الهيئة العامة للطيران في الجانب الدائن من النقل الجوي الآخر ، في حين تسجل البيانات المجمعة من مصلحة الموانئ في الجانب الدائن من النقل البحري الآخر .

### - السفر

تقوم وزارة السياحة بتجميع بيانات عن الجانب الدائن للسفر استناداً إلى عدد السواح الأجانب الواصلين ، الذي توفره مصلحة الجوازات والجنسية ، وتقدر الليالي السياحية من خلال مسح شامل لتقدير مقبوضات السفر . وتعكس إدارة ميزان المدفوعات البيانات التي تقدمها وزارة السياحة في إحصاءات ميزان المدفوعات . ويقدر الجانب المدين للسفر من سجلات البنك المركزي ومسح نظام الإبلاغ الدولي للبنوك التجارية بالنسبة للطلاب الذين يدرسون في الخارج والحجاج اليمنيين وعلاج المواطنين في الخارج والأغراض المتعلقة بالأعمال والسياحة في الخارج .

### - الاتصالات

تقوم إدارة ميزان المدفوعات بإجراء مسح لتجميع معاملات الاتصالات ( الجانبين الدائن والمدين ) والتي تمثل مقبوضات ومدفوعات خدمات الهاتف والانترنت والتلكس والفاكس التي تقدمها شركات الاتصالات .

### - التشييد

يقدر الجانب المدين للتشييد بـ 20% من مسحوبات المنح والقروض ، بالإضافة إلى البيانات المجمعة من شركات النفط .

### - التأمين

يقدر الجانب المدين للتأمين بـ 2% من قيمة الواردات (سيف) .

### - خدمات الأعمال الأخرى

نظراً للافتقار إلى تفصيل لنفقات الخدمات لشركات النفط في السابق ، فإن الجانب المدين قبل عام 2004 كان يقدر على أساس 38% (متوسط للفترة السابقة) من نفقات الخدمات لشركات النفط . ومنذ عام 2004 ، أصبحت تستخدم بيانات فعلية من شركات النفط .



## - الخدمات الحكومية غير المذكورة في مكان آخر

تجمع نفقات الحكومة اليمنية على سفاراتها وقنصلياتها وملحقياتها التجارية والعسكرية في الخارج وإيراداتها من هذه السفارات من السجلات الداخلية الذاتية للبنك المركزي اليمني . وتجمع مقبوضات ومدفوعات السفارات والقنصليات الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل في اليمن من المسح الشهري للبنوك التجارية .

## ج. الدخل

### - دخل الاستثمار المباشر

يتكون الجانب المدين لدخل الاستثمار المباشر من (1) صادرات شركات النفط ناقصا استعادة التكاليف حسب التقارير المرفوعة من وزارة النفط (2) أرباح فروع البنوك الأجنبية وشركات الاتصالات الأجنبية .

### - دخل الاستثمار الآخر

### - الحكومة العامة

يعكس الجانب المدين التزامات الفوائد على قروض الحكومة العامة حسب تقارير وحدة نظام الإدارة والتحليل المالي للدين (DMFAS) في البنك المركزي اليمني .

### - السلطات النقدية

يمثل الجانب الدائن مقبوضات الفائدة على احتياطات البنك المركزي اليمني ، في حين يمثل الجانب المدين مستحقات الفائدة على مطلوبات البنك المركزي من قروض صندوق النقد الدولي وقروض صندوق النقد العربي والمطلوبات الأخرى التي تؤخذ من السجلات الداخلية الذاتية للبنك المركزي اليمني .

### - البنوك

يمثل الجانب الدائن مقبوضات الفائدة ، في حين يمثل الجانب المدين مدفوعات الفائدة ، حسبما تعكسه تقارير البنوك التجارية .

## د. التحويلات الجارية

### - الحكومة العامة

يمثل الجانب الدائن مقبوضات المنح للحكومة العامة في حين يمثل الجانب المدين مساهمات الحكومة في المنظمات الدولية والإقليمية . وتؤخذ المعلومات من السجلات الخاصة بالبنك المركزي اليمني .

## - القطاعات الأخرى

### - تحويلات العاملين

يؤخذ الجانب المدين من البيانات الشهرية للبنوك والسجلات الخاصة بالبنك المركزي اليمني التي تغطي تحويلات العاملين الأجانب في اليمن . ويمثل الجانب الدائن مقبوضات التحويلات من المغتربين اليمنيين الذين يعملون في الخارج . وفي عام 1996 جمعت أرقام العاملين اليمنيين في الخارج من مصلحة الجوازات والجنسية ، بالإضافة إلى متوسط أجورهم وافتراضات حول نسبة أجورهم التي تحول إلى اليمن ، ومنذ ذلك الوقت طبقت نسبة نمو تتراوح بين 1 - 2 % إستناداً إلى الوضع الاقتصادي في المنطقة .

### - التحويلات الأخرى

يمثل الجانب الدائن مقبوضات التعويضات التي يستلمها اليمنيون الذين كانوا يعملون في الخارج ثم عادوا إلى الوطن . وتؤخذ البيانات من السجلات الداخلية للبنك المركزي اليمني .

## - الحساب الرأسمالي والمالي

### أ- الحساب الرأسمالي :

#### - التحويلات الرأسمالية

يمثل الجانب الدائن تخفيف الدين لقروض الحكومة العامة . ومصدر هذه البيانات هو وحدة نظام الإدارة والتحليل المالي للدين (DMFAS) في البنك المركزي اليمني .

### ب- الحساب المالي

#### - الاستثمار المباشر

يشمل الاستثمار المباشر في اليمن (1) نفقات شركات النفط ( تدفقات إلى الداخل) ناقصا استعادة التكاليف من قبل شركات النفط ( تدفقات إلى الخارج ) حسب التقارير التي ترفعها وزارة النفط والثروات المعدنية .(2) البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في البنوك التي تؤخذ من قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي اليمني من ميزانيات البنوك التجارية .(3) يؤخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات الأخرى من مسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به إدارة ميزان المدفوعات .

#### - استثمار الحافظة

تعكس مطالبات استثمار الحافظة مساهمات البنوك اليمنية في البنوك الأجنبية في الخارج والتي تؤخذ بياناتها من الميزانية المجمع للبنوك التجارية التي ترفع من قبل قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي اليمني .

- الاستثمارات الأخرى

- التسهيلات التجارية

تمثل التسهيلات التجارية قصيرة الأجل التي تمنح لمستوردي النفط الخام من اليمن والتسديدات المستلمة منهم . ومصدر هذه البيانات هو السجلات الخاصة بالبنك المركزي اليمني .

- قروض ، عملة وودائع ، وأصول / خصوم أخرى

- أصول الاستثمارات الأخرى

- البنوك

تعكس أصول البنوك في شكل عملة وودائع التغيرات في الأصول الخارجية للبنوك التجارية كما تظهرها الميزانية الموحدة للبنوك التجارية .

- خصوم الاستثمارات الأخرى

- القروض

- السلطات النقدية

تتكون خصوم السلطات النقدية من (1) مسحوبات وتسديدات قروض صندوق النقد الدولي (2) مسحوبات وتسديدات قروض صندوق النقد العربي (3) المطلوبات الأخرى للبنك المركزي اليمني ، حسبما تعكسه ميزانية البنك المركزي اليمني .

- الحكومة العامة

تتكون خصوم الحكومة العامة من مسحوبات وتسديدات وإعادة جدولة القروض الخارجية للحكومة العامة حسب التقارير التي ترفعها وحدة نظام الإدارة والتحليل المالي للدين (DMFAS) في البنك المركزي اليمني .

- البنوك

تمثل خصوم البنوك في شكل عملة وودائع، التغيرات في الخصوم الخارجية للبنوك التجارية كما تعكسها الميزانية الموحدة للبنوك التجارية .

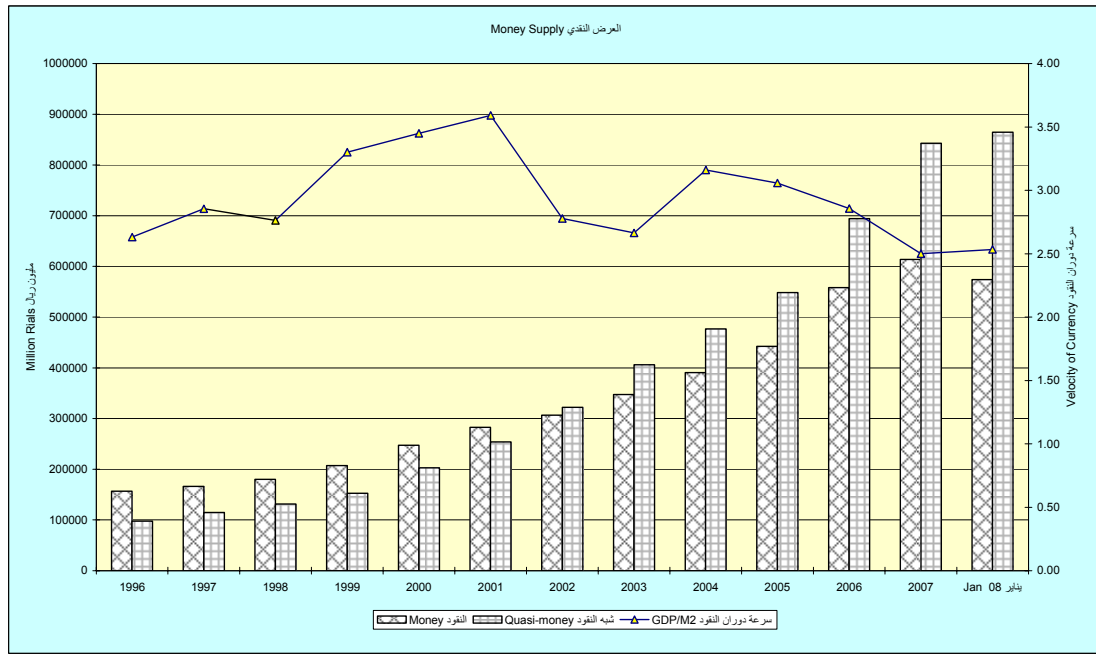
- الأصول الاحتياطية

تعكس الأصول الاحتياطية التغيرات في حيازة حقوق السحب الخاصة والعملات والودائع والسندات التي تمثل الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني كما تعكسها ميزانية البنك المركزي اليمني بعد خصم التغيرات التقييمية .

## أهم التطورات النقدية والمصرفية

### أسعار الصرف

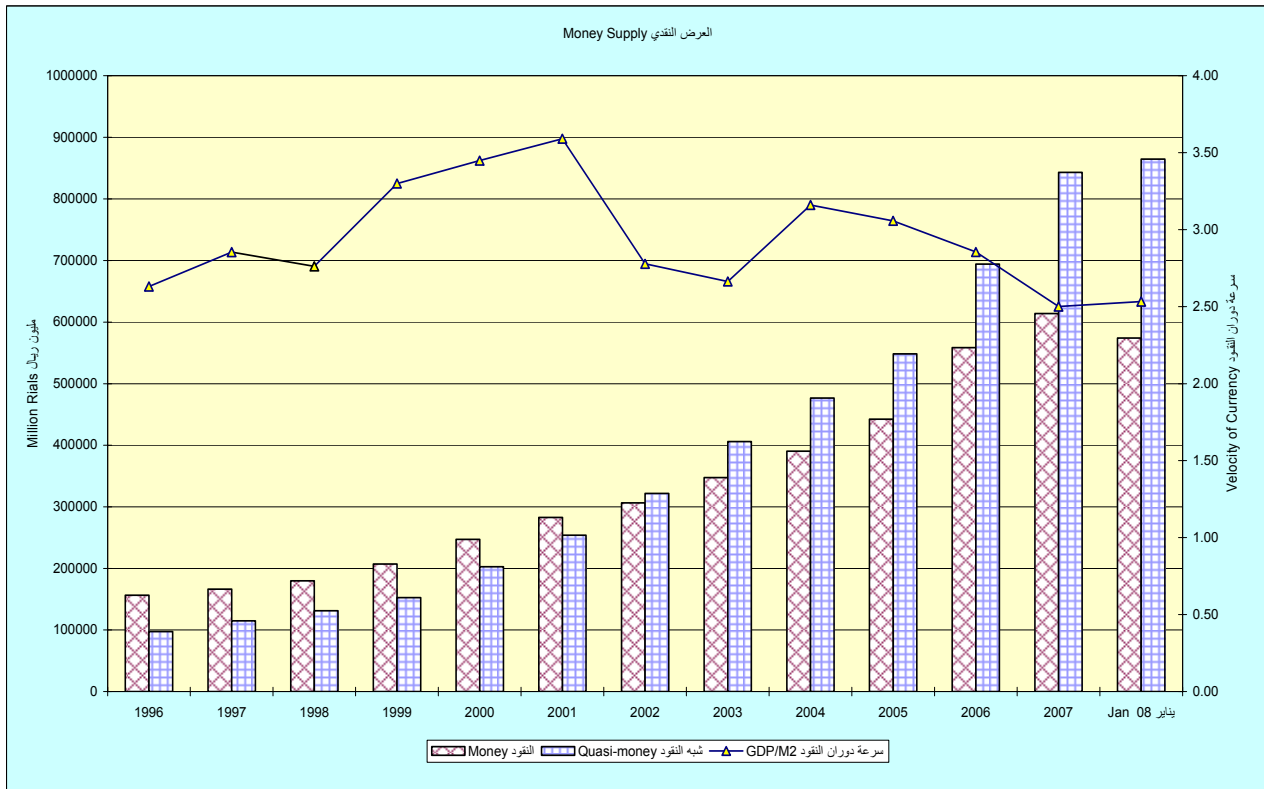
سجل سعر الصرف 199.55 ريال للدولار في نهاية شهر يناير 2008 مقابل 199.54 ريال للدولار في نهاية ديسمبر 2007 ، بارتفاع في سعر الدولار نسبته 0.01% أما متوسط السعر خلال يناير 2008 فقد بلغ 199.54 ريال للدولار مقابل 199.33 ريال للدولار خلال الشهر الماضي.



### العرض النقدي

انخفض العرض النقدي من 1586.2 مليار ريال في نهاية شهر ديسمبر 2007 إلى 1575.1 مليار ريال في نهاية شهر يناير 2008 بانخفاض قدره 11.1 مليار ريال ونسبة 0.7% خلال شهر يناير 2008 ، مقارنة مع ارتفاع مقداره 101.1 مليار ريال ونسبته 6.81% خلال شهر ديسمبر 2007. وكان العرض النقدي في يناير 2007 (1344.0) مليار ريال.

بلغ صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في نهاية يناير 2008 مبلغ 1734.3 مليار ريال مقارنة بـ 1733.8 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2007 بارتفاع قدره 0.5 مليار ريال ونسبته 0.03%. وكانت هذه الأصول في نهاية يناير 2007 (1690.1) مليار ريال.



بلغ صافي المطالبات على الحكومة في نهاية يناير 2008 رصيدا مديناً بـ 37.9 مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ 66.9 مليار ريال في نهاية الشهر السابق. وكان الموقف في يناير 2007 رصيماً دائماً بمبلغ 94.1 مليار ريال.

ارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي من 374.7 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2007 إلى 383.7 مليار ريال في نهاية يناير 2008 بارتفاع قدره 9.0 مليار ريال وبنسبة 2.41%. وكانت هذه المطالبات في يناير 2007 (271.8) مليار ريال.

#### ميزانية البنك المركزي

أظهر مجموع ميزانية البنك المركزي في نهاية يناير 2008 ارتفاعاً بمقدار 2.5 مليار ريال أو ما نسبته 0.15% ليصل إلى 1615.2 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 0.41% في نهاية الشهر السابق. وكان مجموع ميزانية البنك 1550.3 مليار ريال في نهاية يناير 2007. بلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي في نهاية يناير 2008 1545.7 مليار ريال بما يعادل 7744.9 مليون دولار تغطي 14.2 شهراً من الواردات مقارنة مع 1548.6 مليار ريال تعادل 7762.2 مليون دولار تغطي 14.2 شهراً من الواردات في نهاية الشهر الماضي. وكانت هذه الأصول 1503.2 مليار ريال تعادل 7569.8 مليون دولار في نهاية يناير 2007.

بلغت العملة المصدرة 412.6 مليار ريال في نهاية شهر يناير 2008 مقارنة مع 444.0 مليار ريال في نهاية شهر ديسمبر 2007 بانخفاض قدره 31.3 مليار ريال.

## أذون الخزانة

بلغ المتوسط المرجح لعائد أذون الخزانة في مزادات شهر يناير 2008 :-  
- لمدة ثلاثة أشهر 15.88% في السنة مقابل 15.88% في السنة خلال ديسمبر 2007.  
- لمدة ستة أشهر 15.88% في السنة ، مقابل 15.90% في السنة خلال ديسمبر 2007  
- لمدة سنة 15.89% في السنة ، مقابل 15.90% في السنة خلال ديسمبر 2007.

## غرفة المقاصة

سجل إجمالي عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية  
49.1 ألف شيك بقيمة 115.26 مليار ريال خلال شهر يناير 2008 مقابل 57.2 ألف شيك بقيمة  
133.04 مليار ريال في ديسمبر 2007 بانخفاض نسبته 14.23% في العدد و 13.36% في  
القيمة.

## النفط الخام

بلغ إجمالي الصادرات النفطية (حصة الحكومة اليمنية ) خلال يناير 2008 (3.55)  
مليون برميل بقيمة 317.58 مليون دولار (معدل سعر البرميل 89.46 دولار ) مقارنة مع 3.82  
مليون برميل بقيمة 198.04 مليون دولار (معدل سعر البرميل 51.86 دولار) خلال يناير 2007  
بانخفاض قدره 7.07% في الكمية وارتفاع نسبته 60.36% في القيمة.

## الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية\*

انخفض إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية شهر يناير 2008  
بمقدار 2.1 مليار ريال أو ما نسبته 0.16% ليصل إلى 1298.3 مليار ريال مقابل ارتفاع مقداره  
70.5 مليار ريال ونسبته 5.73% في الشهر السابق. وكان مجموع الميزانية الموحدة للبنوك  
التجارية والإسلامية 1056.1 مليار ريال في نهاية يناير 2007.  
بلغت الأصول الخارجية للبنوك 283.5 مليار ريال تعادل 1420.3 مليون دولار في نهاية  
شهر يناير 2008 مقارنة مع 278.3 مليار ريال تعادل 1394.7 مليون دولار في نهاية ديسمبر  
2007 بارتفاع قدره 5.2 مليار ريال ونسبة 1.87%. وكانت هذه الأصول 279.8 مليار ريال تعادل  
1408.8 مليون دولار في نهاية يناير 2007.  
انخفض إجمالي الاحتياطيات للبنوك بمبلغ 24.2 مليار ريال ونسبة 11.64% في نهاية  
شهر يناير 2008 ليصل إلى 184.0 مليار ريال مقارنة مع 208.3 مليار ريال في الشهر السابق. و  
بلغت شهادات الإيداع 108.4 مليار ريال في نهاية يناير 2008 بارتفاع قدره 11.3 مليار ريال عن  
الشهر السابق.

بلغ إجمالي الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص 369.1 مليار ريال حتى نهاية يناير  
2008 مقابل 359.5 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2007 بارتفاع قدره 9.7 مليار ريال. بلغت (أذون  
الخزانة وعمليات الـ Repo's) مع البنوك التجارية مبلغ 276.4 مليار ريال بنهاية يناير 2008  
مقارنة مع 289.3 مليار ريال بنهاية ديسمبر 2007.  
ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك بنسبة 0.05% من 1050.9 مليار ريال في نهاية شهر  
ديسمبر 2007 إلى 1051.4 مليار ريال في نهاية شهر يناير 2008 .

\* تشمل مخصصات القروض غير المنتظمة.